الأمم المتحدة

A/73/397

الجمعية العامة

Distr.: General
26 September 2018
Arabic
Original: English

الدورة الثالثة والسبعون

البند ٧٤ (ج) من جدول الأعمال

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: حالات حقوق الإنسان والتقارير المقدمة من المقررين والممثلين الخاصين

رسالة مؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة

يشرّفني أن أحيل إليكم طيّه التعليقات والملاحظات التي أُبديت بشأن تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/73/299) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار البند ٧٤ (ج) من جدول الأعمال.

(توقيع) غلامعلي **خوشرو**
السفير
الممثل الدائم

091018 031018 18-16013 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية لدى الأمم المتحدة تعليقات جمهورية إيران الإسلامية وملاحظاتها على تقرير الأمين العام عن حالة حقوق الإنسان في جمهورية إيران الإسلامية (A/73/299)

١ - مرة أخرى يلقي التقرير A/73/299 الضوء على ما يجري من تلاعب وتسييس في آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وإصدار أربعة تقارير في السنة تكاد تكون متطابقة عن حالة حقوق الإنسان في إيران ينبغي ألا يعزى إلا إلى اعتماد نهج انتقائي ضار قائم على المعايير المزدوجة. وهو نهج يزيد من تقويض مصداقية آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ونزاهتها. وبعيدا عن الاعتبارات السياسية، لا يوجد أي أساس موثوق لتكرار الادعاءات ضد إيران أربع مرات في السنة. والتقرير موضوع البحث هو ثمرة ولاية أدت إلى نتائج عكسية، مما يجعله غير مقبول في مجمله، على الرغم من محاولة تضمينه، ولو جزئياً وعلى مضض، التعليقات التي قدمتها إيران على التقرير.

٢ - إن اعتماد نهج انتقائي في هذا التقرير المتعلق بحقوق الإنسان للإيرانيين لأمرٌ يثير القلق. فمن المفروض أن تكون التقارير من هذا النوع شاملة وتتناول كل حقوق الإنسان لجميع السكان دون تمييز. غير أن التقرير يبدو انتقائيا شأنه في ذلك شأن الولاية نفسها. وتكاد تنعدم الإشارة في هذا التقرير إلى إعادة فرض الجزاءات غير القانونية وغير المشروعة ضد إيران بعد الانسحاب الانفرادي للولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني، الذي اعتمده مجلس الأمن بالإجماع بدعم من الولايات المتحدة نفسها. إن تلك الجزاءات التي تعدّ بمثابة إبادة جماعية تنتهك بصورة عشوائية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية للإيرانيين العاديين، ومع ذلك لم ترد أي إشارة لها في التقرير.

٣ - وإذا ما أخذنا في الاعتبار الملاحظات التي أبداها المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان بشأن الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على إيران، فإن خلو التقرير من أي بحث في هذه المسألة الهامة أمر يبعث على التفكير. ومن الجدير بالذكر تأكيد المقرر الخاص على أن ”هذه الجزاءات الجائرة والضارة تدمر اقتصاد إيران وعملتها، وتتسبب في إفقار الملايين من الناس، وتجعل السلع المستوردة باهظة التكلفة“. ويؤكد المقرر الخاص كذلك أن ”النظام الحالي يؤدي إلى الشك والغموض بحيث يكاد يستحيل على إيران استيراد هذه السلع الإنسانية اللازمة على وجه الاستعجال. ويؤدي هذا الغموض إلى ’وقع رهيب‘ من المرجح أن يفضي إلى حالات وفاة مغمورة في المستشفيات بسبب نفاذ الأدوية“. ويبدو أن مصير وسلامة الملايين من الإيرانيين هو أمر لا يستحق حتى فقرة واحدة في التقرير المكون من ١٨ صفحة برمته! ومن المفيد أيضا ملاحظة أنه فيما عدا المقرر الخاص المذكور، الذي تكلم علنا ضد هذه الجريمة، فإن الجهات الأخرى ذات الصلة المكلفة بولايات، والتي تصدر بيانات بانتظام عن إيران، وهي مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والجهات الأخرى في الأمانة العامة، لم تعبر بعد عن رأيها بشأن هذا الانتهاك السافر لحقوق الإنسان للإيرانيين بطريقة جماعية وعشوائية تشبه الإبادة الجماعية.

٤ - وعلى غرار التقارير السابقة، خُصّص جزء كبير من التقرير للدفاع صراحة أو ضمناً عن المجرمين وتجار المخدرات المسلحين والإرهابيين والانفصاليين والجواسيس. وهم الأشخاص أنفسهم الذين رفضوا الاعتراف بأي حق من حقوق ضحاياهم. وإذا كان القائمون على إعداد التقرير غير قادرين على الدفاع

عن الحقوق المنتهكة لهؤلاء الضحايا، فالأجدر بهم على الأقل تجنب التقليل من شأنهم. إن السعي الحثيث في التقرير لتمويه السلوك الخبيث للمجرمين ضد المواطنين الإيرانيين العاديين أمر يبعث على القلق. وللأسف، فإن المظالم الواقعة على ضحايا هؤلاء الأوغاد لم تلق آذانا صاغية. ويبدو أن حقوقهم الإنسانية وأصواتهم ليست جديرة بالاحترام. وإصرار التقرير على النزوع إلى التشكيك في عزم الحكومة على صون أمن وسلامة مواطنيها وتفانيها في تحقيق ذلك أمر يبعث على القلق الشديد.

٥ - وعلى الرغم من أنه منذ عام ٢٠١٣، على نحو ما ورد في التقرير أيضا، ''جرى القيام بنحو ٤٣ ٠٠٠ مظاهرة في جميع أنحاء جمهورية إيران الإسلامية''، يواصل التقرير تأكيد ''تكثيف عمليات قمع'' المحتجين! وتشير الأرقام إلى إقامة حوالي ٢٠ مظاهرة في البلد يوميا. وتنظيم هذا العدد الكبير من التجمعات السلمية مؤشر واضح على وجود مجتمع ديمقراطي يتسم بالحيوية والانفتاح ومظهر من مظاهر القوة. والتحدي مطروح أمام منتقدي إيران المنافقين وعملائهم لضمان نفس ذلك الحق لمواطنيهم! وعلاوة على ذلك، فإن الأغلبية الساحقة من المظاهرات جرت في أجواء سلمية. وعلى غرار أي مجتمع قائم على حكم القانون، من الطبيعي أن يستجيب موظفو إنفاذ القانون على النحو الواجب للدعوات إلى تخريب وتدمير الممتلكات العامة أو لحالات الوقوع الفعلي لهجمات من ذلك القبيل. وفي الحالات القليلة جدا التي اتُّخذت فيها تدابير الاحتواء تلك، التزمت قوات الشرطة بأقصى درجات ضبط النفس. حتى إن الإصابات التي لحقت بهم كانت أبلغ من الإصابات التي لحقت بالمخربين في بعض الحالات!

٦ - وتركيز التقرير على حالة الإيرانيين ذوي الجنسية المزدوجة يبرز أيضاً النهج المزدوج الذي يتبعه تجاه حقوق الإنسان للإيرانيين. وفي حين أن مئات الآلاف من الإيرانيين ذوي الجنسية المزدوجة يسافرون بانتظام إلى بلدهم الأصلي، فإن التقرير يتجاهل لمآرب خاصة أن حفنة من الحكومات، لا سيما حكومة الولايات المتحدة، تواصل بصورة منهجية استغلال مواطن الضعف لدى مواطنيها ذوي الأصول الإيرانية. وبدلا من إصدار أحكام في غير محلها، كان حريّ بالتقرير أن يدعو إلى وضع حدّ لاستغلال هؤلاء الأفراد من قبل الحكومات التي تقحمهم في أنشطة مشبوهة ضد الأمن الوطني لإيران. ومن المؤسف أن يختار معدّو التقرير مرة أخرى استهداف الحكومة في سعيها لضمان أمن مواطنيها من أي تدخل خارجي. وفي الوقت نفسه، لم يأبه معدّو التقرير مرة أخرى بمصير عشرات الإيرانيين في جميع أنحاء العالم الذين هم رهن الاحتجاز بسبب اتهامات مشبوهة ولا أساس لها وجّهتها لهم حكومة الولايات المتحدة، تتعلق بانتهاك الجزاءات غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة. وقصة امرأة إيرانية حامل بريئة سُجنت في أستراليا وأُجبرت على الولادة في السجن، وهي لا تزال رهن الاحتجاز، لم تستحوذ على اهتمامهم بما فيه الكفاية، وكذلك الشأن بالنسبة للمعاناة المتواصلة للإيرانيين الأبرياء الذين يعيشون منذ سنوات في الاحتجاز على الرغم من تدهور ظروفهم الصحية وكبر سنهم.

٧ - وقد سعت حكومة جمهورية إيران الإسلامية جدياً إلى الحفاظ على بيئة إعلامية مفتوحة وحيوية لكفالة إمكانية وصول كل مواطن إلى شبكة الإنترنت بصورة آمنة ودون عوائق. ويشهد على هذا المسعى ارتفاع عدد الصحف النشطة، ووسائط الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي، ومستخدمي الإنترنت. وتسهم وسائط الإعلام الحرة والمفتوحة وشبكات التواصل الاجتماعي بشكل روتيني في عمليات صنع القرار على كافة مستويات النظام السياسي. ومع ذلك، كانت إيران وما تزال مستهدفة بشكل علني وشرس من قبل حرب إعلامية منظمة خبيثة بتخطيط وتمويل من حكومات معادية تعمل من خارج البلد، ولا سيما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإسرائيل. وعلاوة على ذلك، فإن آلاف الحسابات المزورة

على منصات التواصل الاجتماعي التي تُدار من خارج إيران تعمل بصورة منهجية على ضخ الكراهية العمياء واختلاق أخبار كاذبة والتحريض على التخريب والتدمير. وقد عانى الإيرانيون في الماضي من النتائج المريرة الناجمة عن عدم المبالاة بهذه الحملات الشرسة التي تنظم بتمويل جيد لتقويض أمنهم الوطني ومصالحهم الوطنية. ومن المؤسف أن التقرير لم يعترف على النحو الواجب بالاعتداء العلني المتواصل ضد الإيرانيين من خلال استغلال وسائط الإعلام ومنصات الإنترنت. بل الأسوأ من ذلك أن التقرير يفترض أن ضمان أمن الإيرانيين وخصوصيتهم قد يتسنى على نحو أفضل إذا خُزّنت بياناتهم في خوادم خارج إيران بدلا من داخلها.

٨ - ولم يقدم التقرير وصفا متوازنا وحياديا لواقع الحال. ومن الواضح أنه متردد في الاعتراف والتنويه بالسياسات الإيجابية التي اتبعتها الحكومة وما ترتب عليها من تطورات. بل إن من المخيب للآمال أن يحاول التقرير الانتقاص من هذه التدابير من خلال التشكيك في أهميتها أو فعاليتها. وتجدر الإشارة هنا إلى ردة الفعل الفاترة التي تضمنها التقرير إزاء تنفيذ تعديل رئيسي على القانون المتعلق بالاتجار بالمخدرات. وقد فقد الآلاف من أفراد الشرطة في إيران أرواحهم في سياق الحملة التي تشنها إيران بلا هوادة على تجار المخدرات المسلحين على الصعيدين الإقليمي والدولي. ولم نسمع من الأمم المتحدة إلا القليل عن حقوقهم المنتهكة وعن التضحيات العظيمة التي قدموها لمكافحة شر الإدمان. ومع ذلك، فإن التقرير لا يفوّت الفرصة للإعراب عن القلق فيما يتعلق بحقوق تجار المخدرات المسلحين أو أولئك الذين يستخدمون الأطفال لتهريب المخدرات، على اعتبار أنه لا يزال من الممكن أن تطالهم عقوبة الإعدام في حالة إلقاء القبض عليهم وفقا للقانون المعدل.

٩ - وأُثيرت في التقرير حالات محددة تم الرد على كل حالة منها على حدة بالتفصيل. بيد أن خطورة هذه الحالات، المؤسفة في حد ذاتها، لا تستدعي تخصيص تقرير قطري لها. ولا يمكن لأي بلد أن يدعي الكمال؛ بما في ذلك إيران. وثمة على الدوام مجال وإمكانية لتحسين الممارسات والقوانين طالما أنها لا تتعارض مع القواعد الاجتماعية المقبولة لدى المواطنين. وبطبيعة الحال، لا يمكن لأي بلد ولا يُتوقع منه أن يتخلى عن قوانينه لمجرد الرغبة في كسب تأييد القلة الذين يسعون إلى فرض نمط حياتهم على الآخرين. وفي الواقع، فإن الأساس الذي تقوم عليه قوانيننا تشترك فيه تقريبا جميع بلدان المنطقة التي تشكل إيران جزءا منها، ويتجاوز تطبيقها حدود بلد واحد أو حتى منطقة بعينها.

١٠ - ويمثل الاحترام المتبادل والحوار الطريق الصحيح لمعالجة أي شواغل حقيقية تتعلق بحقوق الإنسان. وتعزيزاً لمصداقية خطاب حقوق الإنسان، فإننا نسعى إلى الحوار القائم على الاحترام بعيداً عن لعبة تبادل الاتهامات أو إلقاء اللوم على الآخر، ونرحب بالتعاون البناء مع جميع الشركاء الجادّين. وتَعِد سياسة الرئيس روحاني القائمة على التواصل البنَّاء مع العالم ببسط آفاق جديدة للتعاون القائم على الحوار والتفاهم والاحترام المتبادل في جميع الميادين، بما فيها حقوق الإنسان. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى الحوار الثنائي الجاري بشأن حقوق الإنسان والتعاون التقني المتواصل مع عدة بلدان. وعلى نحو ما أُقرّ به في التقرير أيضا، فإن جمهورية إيران الإسلامية تلتزم بالاستعراض الدوري الشامل بينما تمد يديها لتحقيق مزيد من التعاون والحوار مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتعمل إيران بصورة بناءة مع آليات هيئات معاهدات حقوق الإنسان وكذلك مع الجهات المكلفة بولايات مواضيعية في مجال حقوق الإنسان. وتواصل إيران الدعوة إلى الحوار القائم على التفاهم والتعاون والاحترام المتبادل.